وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الثلاثاء، 28 مارس 2023

أخبار الطاقة

أرامكو تتزعم أضخم مشروعات النفط والغاز والتكرير والبتروكيميائيات بالعالم

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

تتزعم عملاقة الطاقة بالعالم، شركة أرامكو السعودية مشروعات النفط والغاز والبتروكيميائيات بالعالم، بينما من المتوقع أن يبدأ الشرق الأوسط 621 مشروعًا بين عامي 2023 و2027، وفقًا لبيانات شركة جلوبال داتا إنيرجي. ومن بين هذه المشروعات، ستكون مشروعات المنبع للتنقيب والإنتاج 81، بينما ينفذ 141 مشروعاً في المنبع اللاحقة «مدستريم»، فيما يبلغ عدد مشروعات المصافي عند 84، وستكون البتروكيميائيات هي الأعلى بـ 315 مشروعًا.

من المتوقع أن تقود مشروعات البناء الجديدة مشهد المشروعات القادمة في الشرق الأوسط، حيث تشكل حوالي 78 ٪ من إجمالي المشروعات عبر سلسلة القيمة، وتعتبر حصة مشروعات البناء الجديدة عالية بشكل خاص في قطاع البتروكيماويات حيث تمثل 60 ٪ من إجمالي مشروعات البناء الجديدة عبر سلسلة القيمة، من ناحية أخرى، تهيمن مشروعات التوسعة على قطاع التكرير (المصافي) بنسبة 43 ٪.

في الشرق الأوسط، تم التخطيط لأكثر من نصف المشروعات في مرحلتي الإنشاء والتشغيل، ومن المرجح أن تبدأ عملياتها خلال فترة التوقعات 2023 - 2027، حوالي 34 ٪ من المشروعات في مراحل التخطيط والباقي تمت الموافقة عليها أو بانتظار الموافقة، ومن بين الدول، تقود إيران مشهد المشروعات القادمة في الشرق الأوسط، حيث تمثل 45 ٪ من المشروعات المتوقع أن تبدأ عملياتها بحلول عام 2027.

إلا أن عملاقة الطاقة بالعالم شركة أرامكو السعودية تقود مشروعات النفط والغاز والبتروكيميائيات والطاقة المتجددة، فيما تعكف الشركة على مواصلة تعزيز طاقتها الإنتاجية من النفط والغاز والبتروكيميائيات، فضلًا عن محفظتها في قطاع التكرير والكيميائيات والتسويق، لتلبية الطلب المتوقع في المستقبل.

واعتبر رئيس أرامكو السعودية وكبير إداريها التنفيذيين، م. أمين بن حسن الناصر، العام 2022 علامة فارقة في تاريخ الشركة الحافل على الصعيدين المالي والتشغيلي واتخاذ خطوات كبيرة نحو المستقبل. وقال «بفضل الله حققت أرامكو السعودية أداءً ماليًا قياسيًا في العام 2022، حيث تعززت أسعار النفط الخام العالمية مقارنة بالعام السابق. وفي الوقت نفسه، نستمر في إستراتيجيتنا طويلة الأجل، التي تركز على التوسع في استثمارات الطاقة حيث نتوقع أن يظل النفط والغاز مصدرين ضروريين في المستقبل المنظور، مع زيادة الطلب على الطاقة والمواد الكيميائية».

إلا أن الناصر لم يغفل مخاطر نقص الاستثمار العالمي في قطاع الطاقة والتي لوحظت في 2022، والتي كانت بالفعل حقيقية وأسهمت في ارتفاع أسعار الطاقة وعدم استقرار الأسواق، وبكون أرامكو جزءًا من منظومة الحلول العالمية للطاقة، فقد شرعت الشركة في أكبر برنامج إنفاق استثماري في تاريخها، إذ ارتفعت نفقاتها على المشروعات الرأسمالية في العام الماضي بنسبة 18.0 ٪ لتصل إلى 141.2 مليار ريال (37.6 مليار دولار).

بينما تشدد أرامكو السعودية التركيز الذي لا ينصبّ على التوسّع في إنتاج النفط والغاز والكيميائيات فحسب، بل أيضًا على الاستثمار في تقنيات جديدة للاستدامة وخفض الكربون مع إمكانية تحقيق مستويات أدنى من الانبعاثات سواء في أعمال الشركة أو لدى المستخدمين النهائيين لمنتجاتها.

وضخت أرامكو في النفقات الرأسمالية في العام 2022 ما مقداره 141.2 مليار ريال (37.6 مليار دولار)، بزيادة قدرها 18.0 ٪ عن عام 2021، وتتوقع أرامكو السعودية أن تتراوح النفقات الرأسمالية لعام 2023 ما بين حوالي 168.8 مليار ريال (45.0 مليار دولار) إلى 206.3 مليار ريال (55.0 مليار دولار)، بما في ذلك الاستثمارات الخارجية، مع زيادة هذه النفقات حتى منتصف العقد الجاري تقريبًا.

وأكملت أرامكو السعودية أيضًا صفقة للبنية التحتية في مجال الطاقة في فبراير 2022 أدّت إلى استحواذ ائتلاف مستثمرين، بقيادة بلاك روك للأصول الثابتة وشركة حصانة الاستثمارية، على حصة 49 ٪ في ملكية شركة تابعة تم تأسيسها حديثًا، وهي شركة أرامكو لإمداد الغاز، مقابل 58.1 مليار ريال (15.5 مليار دولار).

وحول أهم المنجزات التشغيلية للعام الماضي، بلغ متوسط إنتاج أرامكو السعودية من المواد الهيدروكربونية 13.6 مليون برميل مكافئ نفطي في اليوم، تشمل 11.5 مليون برميل في اليوم من المواد السائلة، وواصلت الشركة سجلها القوي في موثوقية الإمدادات من خلال تسليم النفط الخام والمنتجات الأخرى، بنسبة موثوقية عالية بلغت 99.9 ٪، وهو العام الثالث على التوالي الذي تحقق فيه الشركة هذا المستوى من الموثوقية.

ويواصل قطاع التنقيب والإنتاج تنفيذ خطط النمو الرامية إلى تعزيز إنتاجية مكامن المملكة على المدى الطويل، ويمضي قدمًا في تنفيذ توجيهات الحكومة بزيادة الطاقة الإنتاجية القصوى المستدامة لأرامكو السعودية من النفط الخام إلى 13.0 مليون برميل في اليوم بحلول عام 2027.

وأحرزت الشركة تقدمًا في الأعمال الإنشائية والهندسية ضمن برنامج زيادة الإنتاج في حقلي مرجان والبري، ومن المتوقع أن يضيف مشروع حقل مرجان طاقة إنتاجية تبلغ 300 ألف برميل في اليوم، وأن يضيف مشروع حقل البري 250 ألف برميل في اليوم بحلول عام 2025.

ولا تزال زيادة النفط الخام في حقل الظلوف في المرحلة الهندسية، ومن المتوقع أن يُسهم حال إنجازه في توفير مرفق مركزي لمعالجة كمية إجمالية تبلغ 600 ألف برميل في اليوم من النفط الخام من حقل الظلوف بحلول عام 2026. كما تتواصل أعمال الإنشاء في مشروع تطوير حقل الدمام، والذي من المتوقع أن يضيف 25 ألف برميل في اليوم بحلول عام 2024، و50 ألف برميل في اليوم بحلول عام 2027. وبدأت مشروعات ضغط الغاز في الحوية وحرض أنشطتها، ومن المتوقع الوصول إلى طاقتها الإنتاجية الكاملة خلال العام 2023. وبلغت الشركة مراحل متقدمة من الأعمال الإنشائية لمشروع تخزين الغاز في مكمن الحوية عنيزة، وهو أول مشروع في المملكة لتخزين الغاز الطبيعي في باطن الأرض، حيث شرعت في أنشطة الحقن. وتم تصميم البرنامج لتوفير ما يصل إلى 2.0 مليار قدم مكعبة قياسية في اليوم من الغاز الطبيعي ليتم ضخها في شبكة الغاز الرئيسة بحلول عام 2024. واتخذت أرامكو السعودية قرارًا استثماريًا نهائيًا بالمشاركة في تطوير مجمع متكامل للتكرير والبتروكيميائيات في شمال شرق الصين. ويمثل المشروع فرصة للشركة لتوريد ما يصل إلى 210 آلاف برميل في اليوم من لقيم النفط الخام للمجمع. وتخضع الصفقة لشروط إغلاق معينة، بما في ذلك الموافقات النظامية.

ووقّعت أرامكو السعودية في أغسطس، اتفاقية شراء للاستحواذ على حقوق ملكية فالفولين للمنتجات العالمية (فالفولين غلوبال برودكتس) بقيمة 9.9 مليار ريال (2.65 مليار دولار). وسيُكمل هذا الاستحواذ الإستراتيجي الذي أُغلق في مارس 2023، مجموعة منتجات زيوت التشحيم ذات العلامات التجارية المتميّزة لأرامكو السعودية، ويعزز قدراتها العالمية في إنتاج زيوت الأساس، ويوسع أنشطة البحث والتطوير الخاصة بالشركة، والاستفادة من شراكاتها مع شركات تصنيع المعدات الأصلية. ونجحت أرامكو السعودية في نوفمبر، في إغلاق ثلاث صفقات مع شركة «بي. كي. إن. أورلن» البولندية العاملة في مجالي التكرير وبيع الوقود بالتجزئة، مما أدّى إلى توسيع وجود أرامكو السعودية في قطاع التكرير الأوروبي. وكجزء من الصفقة، حصلت الشركة على حصة نسبتها 30٪ في مصفاة جدانسك التي تبلغ طاقتها التكريرية 210 آلاف برميل في اليوم، إضافةً إلى ملكية بنسبة 100٪ في شركة بيع الجملة المرتبطة بها، وحصة بنسبة 50٪ في مشروع مشترك لتسويق وقود الطائرات.

واتخذت أرامكو السعودية وشركة توتال إنيرجيز قرارًا استثماريًا نهائيًا في ديسمبر لإنشاء مجمع بتروكيميائيات كبير في المملكة. وسيعمل المجمع على تمكين مصفاة ساتورب الحالية من تعزيز إستراتيجية أرامكو السعودية لتحويل السوائل إلى كيميائيات. ويخضع قرار الاستثمار لشروط وموافقات إنهاء الصفقة المعمول بها.

وفي أكتوبر، أنشأت أرامكو السعودية صندوقًا للاستدامة بقيمة 5.6 مليارات ريال (1.5 مليار دولار) للاستثمار في التقنية التي يمكن أن تدعم تحولًا مستقرًا وشاملًا للطاقة. ويخطط الصندوق للاستثمار في التقنيات التي تدعم طموح أرامكو السعودية المُعلن بالوصول إلى الحياد الصفري في انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري في النطاقين (1 و2) عبر موجوداتها التي تملكها وتديرها بالكامل بحلول عام 2050، بالإضافة إلى تطوير أنواع وقود جديدة منخفضة الكربون.

وفي نوفمبر، تم توقيع اتفاقية تطوير مشتركة بين أرامكو السعودية ووزارة الطاقة لإنشاء أحد أكبر مراكز احتجاز الكربون وتخزينه المخطط لها على مستوى العالم في المملكة بمدينة الجبيل، بسعة تخزين تصل إلى 9 ملايين طن من ثاني أكسيد الكربون سنويًا بحلول العام 2027.

النفط يرتفع مع انحسار المخاوف بشأن الاضطرابات في «القطاع المصرفي»

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

ارتفعت أسعار النفط في التعاملات المبكرة أمس الاثنين مع انحسار المخاوف بشأن الاضطرابات في القطاع المصرفي، في حين زادت تعليقات الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في مطلع الأسبوع من التوترات الجيوسياسية في أوروبا. وبقيت العقود الآجلة لخام برنت دون تغيير عند 74.99 دولارًا للبرميل بعد أن سجلت أعلى مستوى في الجلسة عند 75.64 دولارًا. وسجل خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 69.29 دولارا للبرميل مرتفعا ثلاثة سنتات بعد أن ارتفع إلى 69.92 دولارا في وقت سابق من الجلسة.

ارتفع خام برنت بنسبة 2.8 ٪ الأسبوع الماضي، في حين ارتد خام غرب تكساس الوسيط بنسبة 3.8 ٪ مع انحسار التوترات في قطاع البنوك. في وقت، تراقب أسواق النفط عن كثب المعنويات في السوق المالية، بينما تظل أساسيات النفط مهمشة، حسبما قالى فاندانا هاري، مؤسس مزود تحليل سوق النفط فاندا إنسايتس. وقالت هاري: «نتوقع أن تحدث معظم تحركات الأسعار في العقود الآجلة لخام برنت وغرب تكساس الوسيط خلال ساعات التداول في أوروبا والولايات المتحدة، والتي تتميز بالكثير من التقلبات اليومية». وأضافت «أن الانتعاش القوي ليس على الورق حتى تتلاشى الأزمة (المصرفية) بالكامل، الأمر الذي قد يستغرق أيامًا، إن لم يكن أسابيع». وحافظ الدولار على مكاسب النفط، واستمر في قوته يوم الاثنين حيث قام المستثمرون بتقييم تحركات المنظمين لكبح التوتر في النظام المصرفي العالمي. علماً، بأن ارتفاع الدولار يجعل السلع المقومة بالدولار أكثر تكلفة لحاملي العملات الأخرى ويميل إلى التأثير على الطلب على النفط.

ولقيت الأسعار بعض الدعم من تعليقات الرئيس فلاديمير بوتين بأنه سينشر أسلحة نووية تكتيكية في بيلاروسيا، مما يؤدي إلى تصعيد التوترات الجيوسياسية في أوروبا بشأن أوكرانيا، وانتقد حلف شمال الأطلسي بوتين يوم الاحد لما وصفه بخطابه النووي «الخطير وغير المسؤول».

وقال نائب رئيس الوزراء الروسي ألكسندر نوفاك يوم الجمعة إن موسكو تقترب جدا من تحقيق هدفها بخفض إنتاج الخام بمقدار 500 ألف برميل يوميا إلى نحو 9.5 ملايين برميل يوميا. وأظهرت بيانات من مصادر بالصناعة أنه على الرغم من خفض الإنتاج، من المتوقع أن تحافظ روسيا على صادرات النفط الخام بخفض إنتاج المصافي في أبريل.

وتأثرت صادرات المنتجات النفطية الروسية حتى الآن أكثر من صادرات النفط الخام بسبب الحظر الأخير الذي فرضه الاتحاد الأوروبي، حيث علقت أطنان من الديزل على السفن التي تنتظر المشترين. وقال محللون إن مخزونات الخام الروسية ارتفعت منذ سبتمبر من العام الماضي، ومن المرجح أن ترغب البلاد في تجنب المزيد من عمليات بناء المخزونات خلال موسم صيانة المصافي من مارس إلى يونيو.

وقال المحللون في اف جي إي، في مذكرة: «إذا أرادت روسيا خفض المخزونات التي بنتها، فقد تحتاج تخفيضات الإنتاج إلى تمديدها إلى ما بعد يونيو». في هذه الأثناء، في فرنسا، أدى النشاط الصناعي إلى تعطيل مصافي التكرير، وخفض الطلب على النفط الخام وإنتاج الوقود.

ويترقب المستثمرون صدور مؤشرات مديري المشتريات التصنيعية والخدمية في الصين في وقت لاحق من هذا الأسبوع. وقالت تينا تينج، محللة سي ام سي ماركيت، إن البيانات قد تكون داعمة للنفط إذا أظهرت مزيدًا من التعافي للأنشطة الاقتصادية للبلاد من اضطرابات كوفيد. وقالت شركة خدمات الطاقة بيكر هيوز، إنه في الولايات المتحدة، ارتفع عدد منصات الحفر أربع مرات إلى 593 الأسبوع الماضي، بارتفاع للمرة الأولى في ستة أسابيع، في حين استقرت منصات الغاز عند 162. إن ارتفاع أسعار النفط كان بمثابة انتعاش مريح وجزء من تصحيح بعد انخفاض بنسبة 16 ٪ في الأسبوعين الماضيين.

وقال جيف كوري، رئيس أبحاث السلع في بنك جولدمان ساكس، إنه يشعر بالقلق من أن منتجي النفط الصخري في الولايات المتحدة قد يسحبون منصات الحفر بسبب انخفاض الأسعار الأخير. في حين أن سعر خام نايمكس الحالي «ليس إشارة واضحة لتقليل الحفارات من قبل المنتجين»، وإذا بقيت الأسعار عند المستويات الحالية أو انخفضت، «فمن المرجح أن تنخفض الحفارات بمرور الوقت، بشكل أساسي من المشغلين الخاصين الذين يطاردون الآبار ذات الكسر الأعلى».

وقد تظل إشارات الانعطاف الهبوطية لتجار النفط منخفضة. ويرى تجار النفط في العالم اتجاه السوق مع تحوم الأسعار بالقرب من أدنى مستوى لها في 15 شهرًا، وستسمع اتفاقًا عالميًا تقريبًا، والمسرح مهيأ للارتفاع. ويتجه تجار السندات بكل ما في وسعهم بشأن رهانات الركود الأميركية التي تتحدى وجهة نظر بنك الاحتياطي الفيدرالي.

لكن فحص بيانات التداول يروي قصة مختلفة كثيرًا. في الأسبوعين الماضيين، قام المضاربون بخفض المراكز الصاعدة في النفط الخام الأميركي إلى أدنى مستوى لها منذ أكثر من عقد، في حين أن الرهانات على الانكماش عند أعلى مستوى لها في أربع سنوات. بينما يُظهر سوق الخيارات تشاؤمًا مشابهًا فيما يسمى بانحراف البيع، وهو مقياس للانحراف.ويؤكد التنافر على التوتر الذي كان سائدًا في السوق لبعض الوقت، والتوقعات طويلة الأجل للأسعار صاعدة في الغالب مع ركود الإنتاج الأميركي بينما من المتوقع أن ينتعش الطلب الصيني ويتوقع انخفاض الإنتاج الروسي. لكن الرياح المعاكسة على المدى القريب كبيرة، وانخفضت الأسعار هذا الشهر مع تصاعد التكهنات بأن الضعف في النظام المصرفي يمكن أن يؤدي إلى ركود كامل.

وقالت ريبيكا بابين، كبيرة متداولي الطاقة في الثروات الخاصة من سي آي بي سي ، إن التجار «لا يزال بإمكانهم الحصول على أطروحة صعودية ولكنهم يدركون أن البقاء على قيد الحياة في الشهر المقبل أمر بالغ الأهمية». «العديد من المستثمرين في وضع البقاء هنا».

يعكس تراجع الأسعار بنسبة 14 ٪ منذ أوائل هذا الشهر الاندفاع المجنون للمخارج حيث تخلص المستثمرون من العقود الآجلة. أجبر ذلك بنوك وول ستريت والشركات المالية الأخرى على تغطية مراكزها في سوق الخيارات، مما أدى إلى تسريع عمليات البيع. بينما يواصل كبار تجار النفط القول بأن الأسعار من المحتمل أن تنتعش قريبًا، فإن العديد منهم لا يتخذون هذه المراكز فعليًا، وبدلاً من ذلك، يبدو أن المضاربين الهابطين في مقعد القيادة. ويشير المتفائلون بشأن أسعار النفط إلى أن بعض نقاط الضعف الحالية في السوق تأتي مع استمرار ارتفاع صادرات النفط الروسية وإضرابات المصافي الفرنسية تبقي إمدادات الخام وفيرة ، وهي عوامل قد تتلاشى في الأسابيع المقبلة.

وبالطبع في حين أن النفط الرخيص أمر مؤلم للمتداولين الذين يجلسون في مراكز صعودية، فإن المستهلكين سيستفيدون إذا ظلت الأسعار صامتة، يمكن أن يقلل ذلك أيضًا من الضغط على التضخم وتيسير مهمة الاحتياطي الفيدرالي المتمثلة في السيطرة على زيادات الأسعار على نطاق أوسع.

تداعيات خطيرة تدفع الصين تجاه واردات «الغاز الطبيعي» المسال الروسي

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

تأثر نمو الطلب على الغاز في الصين في العام الماضي بضعف الطلب في القطاع الصناعي بسبب تدابير الرقابة المتعلقة بكوفيد، وارتفاع أسعار الغاز الطبيعي المسال الفوري التي نتجت عن شهية أوروبية غير مسبوقة للوقود شديد البرودة، ونتيجة لذلك، وبحسب خبير الطاقة العالمي، د. أنس الحجي، مستشار منصة الطاقة، ومقرها الولايات المتحدة، في حديث لـ«الرياض»، انخفضت واردات الصين من الغاز الطبيعي المسال بشكل كبير بنسبة 20 ٪ على أساس سنوي في عام 2022 لتصل إلى 63.44 مليون طن وتجاوزتها اليابان التي أصبحت أكبر مستورد للغاز الطبيعي المسال. وأوضح د. ألحجي لـ«الرياض»، في عام 2021، تفوقت الصين على اليابان كأكبر مستورد للغاز الطبيعي المسال في العالم بعد أن وصلت إلى أعلى وارداتها على الإطلاق، حيث بلغت 79.3 مليون طن، وهو ما يمثل 21.2 ٪ من تجارة الغاز الطبيعي المسال العالمية. وقد يشهد عام 2023 انتعاشًا في الطلب على الغاز الطبيعي المسال في الصين، إذ من المقرر أن تستورد الصين كميات أكبر من الغاز الطبيعي المسال في عام 2023 مقارنة بالعام الماضي لأسباب عدة. أولاً، ستدخل عشرات العقود الجديدة الخاصة بالغاز الطبيعي المسال حيز التنفيذ وستبدأ عمليات تسليم الغاز الطبيعي المسال إلى محطات الغاز الطبيعي المسال التي تم تكليفها حديثًا. وتعد ست محطات جديدة للغاز الطبيعي المسال جاهزة وتحتاج إلى موردي الغاز الطبيعي المسال لبدء العمليات التجارية، قد يدفع هذا تسليم الغاز الطبيعي المسال إلى الصين إلى الأعلى في الأشهر القليلة المقبلة.

وكشف د. الحجي في توضيح السبب الثاني لارتفاع واردات الغاز للصين، بأنه قد يؤدي الانتعاش الاقتصادي المتوقع بعد انتهاء عمليات الإغلاق إلى ارتفاع الطلب

على الصناعة والطاقة، وفقًا لوكالة الطاقة الدولية، يمكن أن ينمو الطلب المحلي على الغاز الطبيعي المسال في الصين بنسبة 10 ٪ في عام 2023.

ومع ذلك، تظل بتروتشاينا، أكبر مستورد للغاز في البلاد، حذرة مع توقعات وكالة الطاقة الدولية. وأخيرًا، يمكن أن تحفز مستويات الأسعار في سوق الغاز الطبيعي المسال الفوري مشتري الغاز الطبيعي المسال الصينيين للحصول على المزيد من عمليات الشراء الفورية، جنبًا إلى جنب مع عمليات الشراء قصيرة الأجل، فإنها تلبي أكثر من 40 ٪ من طلب الصين على الغاز الطبيعي المسال بينما يتم تلبية الطلب المتبقي من خلال عمليات الشراء طويلة الأجل.

وبين د. الحجي بأن هذا الشتاء، توقف المشترون الصينيون إلى حد كبير عن الشراء الفوري استجابةً لضعف الطلب وارتفاع الأسعار الفورية، علاوة على ذلك، قد تؤدي الزيادة المحتملة في مشتريات الغاز الطبيعي المسال الفورية من قبل المشترين الصينيين إلى تكثيف المنافسة مع المشترين الأوروبيين عندما يبدؤون في ملء مخزونات الغاز لديهم استعدادًا لموسم التدفئة التالي. وبالتالي، يمكن أن يؤدي ذلك إلى ارتفاع الأسعار الفورية، مع الأخذ في الاعتبار الإمدادات العالمية الإضافية المحدودة المخطط لها أن تأتي من المشاريع الجديدة في الولايات المتحدة وإفريقيا.

واستشهد خبير الطاقة العالمي د. أنس الحجي، بأنه على الرغم من الدوافع وراء النمو المحتمل للطلب على الغاز الطبيعي المسال في الصين، فإن الزيادة المتوقعة في إنتاج الغاز المحلي وإمدادات الغاز الروسية الإضافية عبر خط أنابيب قوة سيبيريا يمكن أن تحد أيضًا من واردات الغاز الطبيعي المسال.

وفي ديسمبر الماضي، أصبح خط أنابيب الغاز الطبيعي في سيبيريا يعمل بكامل طاقته بعد تشغيل حقل كوفيكتا لتكثيف الغاز في إيركوتسك أوبلاست، ودخل قسم كوفيكتا تشياندا من خط أنابيب سيبيريا قيد التشغيل. ومع القسم الذي بدأ حديثًا، يمكن لروسيا شحن أكثر من 60 مليون متر مكعب من الغاز يوميًا إلى الصين. وتظهر بيانات غازبروم أنه في عام 2022، تجاوزت إمدادات الغاز بانتظام الكميات المتعاقد عليها يوميًا استجابةً لطلب الصين. وتقدر شركة غازبروم انها شحنت 18 مليار متر مكعب من الغاز في عام 2022 عبر قوة سيبيريا إلى الصين، ارتفاعًا من 10.39 مليارات متر مكعب تم تسليمها بالفعل في عام 2021. ومن المقرر أن تزيد غازبروم صادراتها إلى 22 مليار متر مكعب في عام 2023 ولكن خط الأنابيب قيد التنفيذ، ولا يتوقع أن تصل طاقتها التصميمية إلى 38 مليار متر مكعب سنويًا حتى عام.

وفقًا للبيانات، انخفضت واردات الصين من الغاز الطبيعي المسال بنسبة 15 ٪ على أساس سنوي في يناير إلى نحو 6.24 ملايين طن. لكن في فبراير، بلغت واردات الغاز الطبيعي المسال 4.85 ملايين طن، بزيادة قدرها 1.9 ٪ على أساس سنوي.

وفي استجابة إيجابية لانخفاض الأسعار التي وصلت إلى أدنى مستوى منذ يوليو 2021 عند 13.5 دولارًا لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، استأنف مشترو الغاز الطبيعي المسال الصينيين عمليات الشراء الفورية في مارس بشحنة واحدة اشترتها شركة بكين للغاز، وشحنتين أخريين اشترتهما المؤسسة الوطنية للنفط البحري الصينية.

وكان متوسط سعر الغاز الطبيعي المسال لتسليم أبريل إلى شمال شرق آسيا 13.50 دولارًا لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، بانخفاض ما يقرب من 52 ٪ منذ بداية العام وحتى تاريخه، ونحو 80 ٪ من ذروته في عام 2022. ويُنظر إلى هذه المستويات المنخفضة على أنها كافية لجذب المزيد من المشترين الصينيين لمزيد من النشاط في السوق الفوري.

وسيؤثر التعافي المحتمل للطلب الصيني على الغاز الطبيعي المسال على توازن العرض والطلب العالمي، حيث سيكون هناك إمدادات إضافية محدودة من الغاز الطبيعي المسال من المشاريع الجديدة في الولايات المتحدة وأفريقيا. وكما أوضح، د. الحجي، سيؤدي هذا إلى تكثيف المنافسة مع المشترين الأوروبيين عندما يبدأ موسم تعبئة تخزين الغاز في الصيف المقبل قبل موسم التدفئة التالي.وكانت روسيا قد أمنت عقودا طويلة الأمد للغاز مع حليفتها الصين قبل اندلاع الحرب وظفرت بصفقات منها عقد مدته 30 عامًا لتزويد الصين بالغاز عبر خط أنابيب جديد وستعمل على تسوية مبيعات الغاز الجديدة باليورو، مما يعزز تحالف الطاقة مع بكين وسط علاقات موسكو المتوترة مع الغرب بشأن أوكرانيا وقضايا أخرى. وقالت شركة روسية ومسؤول في الصناعة في بكين إن شركة غازبروم، التي تحتكر صادرات الغاز الروسي عبر خط الأنابيب، وافقت على إمداد شركة الطاقة الوطنية الصينية الكبرى بعشرة مليارات متر مكعب من الغاز سنويًا.

وقال المصدر في تصريحات تلاها إعلان عن الصفقة من قبل جازبروم، إن التدفقات الأولى عبر خط الأنابيب، الذي سيربط منطقة الشرق الأقصى لروسيا بشمال شرق الصين، من المقرر أن تبدأ في غضون عامين إلى ثلاثة أعوام. وترسل روسيا بالفعل الغاز إلى الصين عبر خط أنابيب سيبيريا، الذي بدأ ضخ الإمدادات في عام 2019، وصدرت 16.5 مليار متر مكعب من الغاز إلى الصين في عام 2021.

وبموجب الخطط الموضوعة من قبل، تهدف روسيا إلى إمداد الصين بـ 38 مليار متر مكعب من الغاز عبر خط الأنابيب بحلول عام 2025. والصفقة الجديدة، التي تزامنت مع زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لدورة بكين الأولمبية الشتوية، ستضيف 10 مليارات متر مكعب أخرى، مما يزيد مبيعات خطوط الأنابيب الروسية بموجب عقود طويلة الأجل إلى الصين.

وكان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أطلق تحذيرات بإن موسكو ستعمل على إعادة توجيه صادراتها من الطاقة شرقا في الوقت الذي تحاول فيه أوروبا تقليص اعتمادها عليها، مضيفا أن الدول الأوروبية لن تكون قادرة على التخلي عن الغاز الروسي على الفور، وتشكل إمدادات الغاز الطبيعي الروسية لأوروبا نحو 40 ٪ من إجمالي استهلاك الاتحاد الأوروبي، والعقوبات الغربية على ما تسميه موسكو «عمليتها العسكرية الخاصة» في أوكرانيا أضرت بصادراتها من الطاقة من خلال تعقيد التمويل واللوجستيات للصفقات الحالية.

انحسار المخاوف بشأن اضطرابات القطاع المصرفي يعزز المعنويات في السوق النفطية

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

استمرت تقلبات أسعار النفط الخام في بداية الأسبوع الجديد على الرغم من تحسن المعنويات في السوق والميل إلى استئناف المكاسب السعرية بعد انحسار المخاوف بشأن الاضطرابات في القطاع المصرفي.

ويسود التفاؤل في تعافي الطلب العالمي خاصة مع توقع نمو الطلب على المنتجات المكررة والمواد الكيميائية بسرعة في الصين، حيث تسعى الدولة جاهدة لتحقيق تحسن إجمالي في الأداء الاقتصادي.

وقال لـ«الاقتصادية»، محللون نفطيون إن أسعار النفط الخام تتعافى مع انحسار الذعر المصرفي وتقلص مخاوف العدوى المصرفية الافتراضية، التي كانت قد أثرت بشدة في أسعار خام برنت في الأسبوع الماضي، موضحين أن أزمات التعثر المصرفي تكررت في أعوام سابقة، وساهمت في حدوث ضعف مؤقت في أسعار النفط، ولكن تم تجاوزها والتعافي من تأثيراتها من قبل مزيد من محركات النفط الأساسية ذات الصلة، وذلك بعد أشهر قليلة.

وذكر المحللون أن أزمة بنك «سيلكون فالي» يمكن اعتبارها أزمة مالية واقتصادية دولية عابرة، ولكن ارتفاع الطلبين الصيني والهندي على النفط الخام لهما تأثيرات أكثر ديمومة على سوق النفط الخام.

وأكد روبرت شتيهرير، مدير معهد فيينا الدولي للدراسات الاقتصادية، أن تجاوز الأزمة المصرفية الحادة يدعم أجواء الثقة ويعزز مكاسب النفط الخام مجددا، بينما تستمر أيضا الضغوط الهبوطية، ممثلة في رفع الفائدة الأمريكية وبقاء مخاوف الركود، مشيرا إلى حدوث تغيرات واسعة في موردي الطاقة، حيث تبيع الجزائر أكثر من 80 في المائة من غازها الطبيعي إلى أوروبا، كما يتقرب الاتحاد الأوروبي من الدول الإفريقية، وهو يتطلع إلى تأمين إمدادات نفط وغاز جديدة.

وأشار إلى أن شركات النفط العالمية بدأت بالفعل في العودة إلى مشاريع النفط الليبية رغم المخاطر السياسية، مبينا أن دول «أوبك» ما زالت تتعرض لقيود إنتاجية تجعلها أقل من حصصها المفترضة، حيث تحتاج بعض الدول المنتجة إلى استثمارات كبيرة من أجل التوسع في الإنتاج، لافتا إلى أهمية توجيه الاستثمارات إلى المواقع الغنية بالموارد، وهو ما تدعو له منظمة «أوبك» كثيرا.

من جانبه، قال ردولف هوبر، الباحث في شؤون الطاقة ومدير أحد المواقع المتخصصة، إن دول الإنتاج والاستهلاك على السواء تتطلع إلى تدشين استثمارات جديدة في مزيد من الإنتاج من أجل زيادة المعروض النفطي وتعزيز تنافسية الصناعة، مبينا أن الطلب ما زال قويا، كما يعد الاتحاد الأوروبي دول «أوبك» خاصة في شمال إفريقيا موردا آمنا وموثوقا للطاقة.

ولفت إلى تقارير دولية ترى أن دول شمال إفريقيا كانت بطيئة نسبيا في تطوير إمكاناتها بسبب المخاطر السياسية، سواء المتعلقة بالأمن أو البيروقراطية ومع ذلك تبحث أوروبا بشكل عاجل عن بدائل للطاقة الروسية، حيث وجدت هدفها الرئيس في منتجي دول شمال إفريقيا، وذلك على الرغم من إصرار الاتحاد الأوروبي على تقليل اعتماده على موارد الهيدروكربونات في وقت قصير.

من ناحيته، ذكر ماثيو جونسون، المحلل في شركة «أوكسيرا» الدولية للاستشارات، أن العقوبات والحظر الذي طال الإمدادات الروسية خاصة المنتجات النفطية في فبراير الماضي كان محدود التأثير بسبب مرونة الإنتاج الروسي، حيث لا تزال صادرات روسيا من النفط الخام عن طريق البحر أعلى من ثلاثة ملايين برميل يوميا على الرغم من انخفاضها بمقدار 123 ألفا في وقت سابق في الشهر الجاري، بينما تعهدت روسيا بخفض إنتاجها بمقدار 500 ألف برميل يوميا حتى يونيو المقبل. وأكد أن مرونة الإنتاج الروسي ظهرت في ضوء اتجاه معظم الصادرات الروسية إلى الصين أو الهند أو وجهات أخرى غير معروفة في آسيا، مبينا أن صادرات النفط الخام الروسية ظلت صامدة هذا العام ولم يظهر خفض الإنتاج الطوعي بعد في صادرات الخام الروسية إلى السوق العالمية.

وأوضح أنه مع تسريع الصين لشراء النفط الخام الروسي الرخيص قفزت واردات الصين من الخام من روسيا 23.8 في المائة على أساس سنوي إلى 1.94 مليون برميل يوميا في يناير وفبراير الماضيين - وذلك وفقا لبيانات الإدارة العامة للجمارك الصينية.

بدورها، قالت ليزا إكسوي، المحللة الصينية ومختص شؤون الطاقة، إن السوق في حالة ضبابية مستمرة، وهو ما ظهر في تقارير دولية، حيث إن السوق تراقب التطورات، وتقيس ما إذا كانت هناك شهية كافية لمنتجات النفط الروسية في الفترة الراهنة، خاصة بعد أن تم وضع سقف للسعر؟ أو إذا كان إنتاجها سيبدأ في الانخفاض تحت وطأة العقوبات. ولفتت إلى توقعات ترجح أن البتروكيماويات ستشكل أكثر من ثلث نمو الطلب على النفط بحلول 2030 حيث سترتفع إلى 50 في المائة من الطلب بحلول 2050 نظرا لتزويد النقل بالكهرباء، مبينة أنه إذا لم تحدث كهربة النقل العالمي المتوقعة على النطاق المتوقع، فإن الطلب المرتفع على البتروكيماويات سيضاف إلى إجمالي الطلب على النفط بما في ذلك وقود النقل، لافتة إلى أن الصين هي الوجهة الأكثر وضوحا لمشاريع البتروكيماويات الجديدة. وفيما يخص الأسعار، ارتفع النفط في التعاملات المبكرة أمس مع انحسار المخاوف بشأن الاضطرابات في القطاع المصرفي.

وبحسب «رويترز»، زادت العقود الآجلة لخام برنت 33 سنتا أو 0.4 في المائة إلى 75.32 دولار للبرميل خلال التعاملات أمس. وبلغ سعر خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 69.65 دولار للبرميل بارتفاع 39 سنتا أو 0.6 في المائة.

وارتفع برنت 2.8 في المائة الأسبوع الماضي، في حين زاد خام غرب تكساس 3.8 في المائة بعد أن هدأت اضطرابات القطاع المصرفي. وقال توني سيكامور، محل الأسواق في شركة آي.جي إن ارتفاع أسعار النفط كان بمنزلة انتعاش مريح وجزء من تصحيح بعد انخفاض 16 في المائة في الأسبوعين الماضيين.

وقال نائب رئيس الوزراء الروسي ألكسندر نوفاك الجمعة إن موسكو تقترب جدا من تحقيق هدفها بخفض إنتاج الخام بمقدار 500 ألف برميل يوميا إلى نحو 9.5 مليون برميل يوميا.

وأظهرت بيانات من مصادر بالصناعة الجمعة أن روسيا تعتزم خفض تشغيل المصافي في أبريل، ما يسمح لها بالحفاظ على صادرات النفط الخام مع الالتزام بخفض الإنتاج المعلن سابقا.

من جانب آخر، تراجعت سلة خام «أوبك» وسجل سعرها 74.60 دولار للبرميل الجمعة مقابل 75.88 دولار للبرميل في اليوم السابق.

وقال التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» أمس إن سعر السلة، التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء بالمنظمة حقق أول انخفاض عقب عدة ارتفاعات سابقة، وإن السلة خسرت بضعة سنتات، مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي، الذي سجلت فيه 74.11 دولار للبرميل.

التجار الروس يلجأون إلى أسواق جديدة بعد الحظر الأوروبي للمنتجات النفطية

الاقتصادية

تتجه شحنات وقود الديزل وزيت الغاز التي تصدرها روسيا إلى البرازيل وتركيا وإفريقيا إلى تسجيل مستويات مرتفعة قياسية جديدة في آذار (مارس)، مع لجوء التجار إلى أسواق جديدة بعد حظر الاتحاد الأوروبي للمنتجات النفطية الروسية، وذلك وفقا لتجار وبيانات «رفينيتيف». وبدأ تطبيق حظر كامل فرضه الاتحاد الأوروبي على منتجات النفط الروسية في الخامس من شباط (فبراير)، ما أدى إلى توجه شحنات الديزل الروسية إلى إفريقيا وآسيا والشرق الأوسط بدلا من أوروبا.

ووفقا لبيانات «رفينيتيف»، تجاوزت شحنات الديزل وزيت الغاز من موانئ بحر البلطيق والبحر الأسود الروسية إلى تركيا بالفعل 1.2 مليون طن في آذار (مارس)، متجاوزة الرقم المسجل في الشهر الماضي وهو 0.8 مليون طن.

وبحسب «رويترز»، أظهرت الأرقام أن موانئ البلطيق الروسية صدرت ما لا يقل عن 300 ألف طن من الديزل إلى البرازيل هذا الشهر، أي أكثر من الرقم المسجل في شهر فبراير بأكمله وهو 205 آلاف طن.

وأضافت مصادر في السوق أن «روسيا عززت أيضا إمدادات الديزل إلى الدول الإفريقية».

وقال أحد التجار «فيما يبدو ستحصل إفريقيا على كميات كبيرة من الديزل الروسي».

وبحسب بيانات «رفينيتيف» لشهر آذار (مارس)، جرى شحن نحو 200 ألف طن من الديزل من الموانئ التي تسيطر عليها روسيا إلى ليبيا، ونحو 165 ألف طن إلى الجزائر ومائة ألف طن إلى تونس. ومن بين المستوردين الآخرين نيجيريا وغانا والسنغال والمغرب. وأظهرت البيانات أن من المقرر أن تصل شحنة خرجت من روسيا حجمها 200 ألف طن من الديزل إلى الفجيرة في الإمارات هذا الشهر.

تسرب 200 برميل نفط في موقع للآبار جنوبي بريطانيا

الاقتصادية

ذكرت وحدة شركة بيرينكو للنفط في بريطانيا أن تسربا نفطيا وقع في أحد مواقعها للآبار بمزرعة ويتش في دورست بجنوب البلاد.

وبحسب «رويترز»، قالت الشركة إنها تمكنت من السيطرة على التسرب وإنها ستفتح تحقيقا في الواقعة.

وقال المدير العام لوحدة الشركة في بريطانيا، فرانك داي، في بيان البارحة الأولى «أي تسرب هو أمر خطير للغاية وسيتم فتح تحقيق شامل للتأكد مما حدث في ميناء بول».

ونقلت هيئة الإذاعة البريطانية (بي.بي.سي) عن هيئة مفوضي ميناء بول في بريطانيا قولها إن حادثا كبيرا وقع بعد أن تسربت سوائل من نحو 200 برميل إلى المياه في ميناء بول في دورست.

وتنتج وحدة الشركة في بريطانيا نحو 40 ألف برميل من النفط المكافئ يوميا، من بينها نحو 14 ألف برميل من مزرعة ويتش.

وقالت الهيئة إنها أغلقت خط الأنابيب مع وضع حواجز على جانبي المنطقة، التي وقع بها التسرب.

من جهته، أكد فيليب برودهيد، رئيس المجلس المحلي في بورنموث وكرايستشرش وبول على تويتر «أبلغ عن حادث كبير ناجم عن تسرب للنفط من حقل ويتش فارم للنفط»، الذي تديره مجموعة «بيرينكو» النفطية الفرنسية البريطانية.

وأضاف «أبلغنا مشغلو الحقل بحصول تسرب من هذه المنشأة. وقد تم احتواء التسرب إلا أن النفط نفذ إلى المياه والمنطقة المجاورة».

وقالت سلطات مرفأ بول هاربر إن التسرب وقع على خط أنابيب تستخدمه بيرينكو.

ويستغل حقل ويتش فارم منذ 1979 وهو من أكبر حقول النفط البرية في أوروبا.

وحثت السلطات في مدينة دورست البريطانية المواطنين على عدم استخدام المياه والذهاب للشواطئ في محيط ميناء بولي في المدينة، الواقعة بجنوب غرب إنجلترا، وذلك عقب الإعلان عن حدوث التسرب النفطي.

وقالت شركة بيرينكو، أكبر شركة للنفط في المملكة المتحدة، إن كمية «صغيرة» من السائل، الذي يتألف من 85 في المائة مياه و15 في المائة زيت، تسرب من خط الأنابيب.

وقال المفوضون إن شركة بيرينكو قالت إنه «لا توجد خطورة» من حدوث تسرب آخر، عقب إغلاق خط الأنابيب، ووضع مضخات على جانبي التسرب للحد من خطر التلوث.

وأضاف المفوضون أنه سيتم إجراء تقييم آخر بشأن عملية التطهير. وقال متحدث باسم وكالة بيئية «لقد تلقينا تقارير تفيد بتسرب كمية كبيرة من النفط في ميناء بولي، ونحن ندعم هيئة الميناء والشركاء الآخرين في جهودهم لمواجهة هذا الحادث».

المجلس العالمي لطاقة الرياح: تركيب مزارع جديدة بسعة قياسية بحلول 2027

الاقتصادية

توقع تقرير للمجلس العالمي لطاقة الرياح أمس تركيب مزارع جديدة لطاقة الرياح بسعة قياسية تبلغ 680 جيجاواط بحلول 2027، لكن صناع السياسات ذات الصلة بحاجة إلى ضمان ألا تتسبب اختناقات سلاسل التوريد في إبطاء النمو لتجنب عدم الوفاء بالأهداف المناخية.

وبحسب «رويترز»، قال التقرير إن السياسات مهدت الطريق للنشر السريع لمزارع الرياح البرية والبحرية، إذ يتوقع القطاع تركيب مزارع بسعة 136 جيجاوات سنويا حتى 2027.

وزاد إجمالي السعة المركبة إلى 907 جيجاواط على مستوى العالم العام الماضي، بزيادة 78 جيجاواط عن 2021. ويمكن أن تتجاوز سعة مزارع الرياح الجديدة هذا العام مستوى تيراواط الذي يشكل علامة فارقة.

وعلى الرغم من أن المجلس يتوقع تركيب مزارع جديدة بسعة 1.2 تيراواط بحلول نهاية العقد، فإن هذا يمثل 68 في المائة فقط من السعة اللازمة للمساعدة في الحد من زيادة متوسط درجة الحرارة العالمي إلى 1.5 درجة مئوية.

ووفقا للتقرير، من المرجح أن تختفي السعة الفائضة في قطاع توليد الطاقة من الرياح بحلول 2026 ما لم يحدث استثمار عاجل في سلسلة التوريد والسعة الصناعية، وكذلك التدريب والمهارات. وتراجعت سعة طاقة الرياح المضافة حول العالم بأكثر من 17 في المائة خلال العام الماضي، مع تحديات سلسلة التوريد وارتفاع أسعار المواد الخام، لكنها حققت ثالث أفضل أداء على الإطلاق. وأظهر التقرير الصادر عن مجلس الرياح العالمي، أمس، أن سعة طاقة الرياح المركبة عالميا بلغت 77.6 جيجاواط خلال العام الماضي، مقارنة بـ93.6 جيجاواط 2021. ورغم الانخفاض، لا يزال 2022 ثالث أفضل مستوى على الإطلاق لسعة طاقة الرياح، التي بلغت رقما قياسيا عند 95.3 جيجاواط. وارتفع إجمالي السعة التراكمية المركبة من طاقة الرياح حول العالم بنحو 9 في المائة (77.6 جيجاواط) على أساس سنوي، ليصل إلى 906 جيجاواط بنهاية 2022.

وشكلت أكبر خمس أسواق من حيث سعة طاقة الرياح المركبة في 2022 (الصين والولايات المتحدة والبرازيل وألمانيا والسويد) نحو 71 في المائة من إجمالي الإضافات العالمية العام الماضي، انخفاضا بنسبة 3.7 في المائة عن العام السابق له. ويرجع ذلك أساسا إلى انخفاض الحصة السوقية لأكبر سوقين لطاقة الرياح عالميا -الصين والولايات المتحدة- إلى 49 في المائة و11 في المائة على التوالي في 2022.

وشكلت منطقة آسيا والمحيط الهادئ 56 في المائة من سعة طاقة الرياح المضافة عالميا في 2022، لتحتفظ بلقب أكبر سوق عالمية، بقيادة الصين، التي تشكل 87 في المائة من إجمالي القدرة المركبة في المنطقة. وجاءت أوروبا في المرتبة الثانية، بعدما استطاعت المنطقة تركيب سعة قياسية من الرياح البرية، لترفع حصتها السوقية من 19 في المائة في 2021 إلى 25 في المائة العام الماضي.

بينما بلغت حصة أمريكا اللاتينية وأمريكا الشمالية ومنطقة إفريقيا والشرق الأوسط 7 في المائة و12 في المائة و1 في المائة على التوالي، من إجمالي طاقة الرياح المضافة خلال 2022.

تراجعت إضافات الرياح البرية إلى 68.8 جيجاواط في 2022، مقابل 72.5 جيجاواط العام السابق له، لتصل القدرة التراكمية إلى 842 جيجاواط.

وانخفضت سعة الرياح البرية المضافة في الولايات المتحدة إلى 8.61 جيجاواط في 2022، وهو أقل مستوى منذ 2018، مقابل 12.75 جيجاواط خلال 2021.

في المقابل، أضافت أوروبا سعة قياسية من طاقة الرياح البرية العام الماضي بلغت 16.7 جيجاواط، مقابل 14.1 جيجاواط 2021.

العراق يستهدف زيادة إنتاجه النفطي 25 في المئة خلال 5 سنوات

اندبندنت

قال محللون إن إنتاج العراق من النفط قد يصل إلى ذروته بعد نمو بنحو 25 في المئة خلال السنوات الخمس المقبلة، وهو ما يقل عن أهداف عام 2027.

وكلف التناحر السياسي العراق فرصة للاستثمار في زيادة الإنتاج بسرعة أكبر، ومع تسارع وتيرة التحول إلى الطاقة المتجددة فإن هذا يعني أن بغداد قد لا تكون قادرة على الاستفادة من مئات مليارات البراميل الموجودة في الأرض، حتى مع جهود وزير النفط الجديد لجذب الاستثمار، ومنذ عام 2016 ظل إنتاج العراق عند حوالى 4.5 مليون برميل يومياً.

وقبل ذلك الحين نمت الطاقة الإنتاجية بسرعة، إذ فتحت الحكومة القطاع في عام 2009، وطورت شركات النفط الدولية أكبر حقول النفط في البلاد. وتباطأ النمو لأسباب منها موافقة العراق على تحديد حد أقصى للإنتاج بموجب سياسة الإمداد المتفق عليها بين «أوبك» وحلفائها أو المجموعة المعروفة باسم «أوبك+».

وقال المتحدث باسم وزارة النفط عاصم جهاد إن وزير النفط العراقي حيان عبدالغني الذي تولى منصبه في أكتوبر (تشرين الأول) يعتزم تحديث إستراتيجيات إنتاج النفط العراقي لتلبية الحاجات المحلية مع الامتثال لاتفاق «أوبك+»، مضيفاً «من الباكر جداً للحكومة الجديدة الحديث حول السعي إلى تحقيق أية زيادات جوهرية في إنتاج النفط العراقي بعيداً من اتفاق 'أوبك+'». وبموجب الاتفاق يبلغ إنتاج العراق المستهدف 4.43 مليون برميل يومياً حتى ديسمبر (كانون الأول)، ونتيجة لذلك حوّل العراق تركيزه إلى قطاعي التكرير والغاز وخفض الإنفاق الرأسمالي في قطاع النفط، بحسب ما قال محللون في «إف جي إي» للاستشارات و«ريستاد إنرجي» لـ «رويترز».

صعب إن لم يكن مستحيلاً

وبالنسبة إلى قطاع النفط فقد أرجأت البلاد مراراً هدف الوصول إلى طاقة تتراوح بين 7 و 8 ملايين برميل يومياً من 5 ملايين برميل يومياً، وقالت الحكومة السابقة في تصريحات خلال العام الماضي إنها تأمل في الوصول إلى المستويات الأعلى بحلول عام 2027، وتوقعت بعض شركات الاستشارات في قطاع الطاقة أن العراق قد لا يصل إليها أبداً.

وقال العضو المنتدب لمنطقة الشرق الأوسط في «إف جي إي» للاستشارات إيمان ناصري، إن «الطاقة الإنتاجية ستصل إلى ذروتها وستبلغ 6.3 مليون برميل يومياً بحلول 2028 قبل أن تتراجع»، مشيراً إلى أن البيئة السياسية والأمنية والاستثمارية أسهمت جميعها في منع العراق من دفع الإنتاج إلى مستوى أعلى من ذلك.

وأضاف، «نعتقد أن هدف العراق الحالي يبدو صعباً إن لم يكن مستحيلاً».

وتوقعت شركة «ريستاد إنرجي» أن يقتصر الإنتاج على 5.5 مليون برميل يوميا بحلول عام 2027 نتيجة لقيود النمو في الأنشطة الوسطى، ولأن المشاريع التي تعتبر حاسمة لتعزيز الإنتاج متوقفة.

وبعد عقدين من بدء الحرب فإن الأهداف الحالية وحتى التوقعات الأقل بعيدة من هدف العراق بعد الحرب لرفع الطاقة الإنتاجية إلى 12 مليون برميل يومياً،

وقال محللون إن الطموح تراجع عام 2012 بعد أن تفاوضت شركات النفط الدولية العاملة في العراق على أهداف إنتاج أقل لحقولها بسبب انخفاض عوامل الاستخلاص وارتفاع معدلات التراجع الطبيعي، وكذلك لأن العراق لا يستثمر بما فيه الكفاية في البنية التحتية.

كما كانت شركات النفط الكبرى تأمل في أن تقوم بغداد بتحسين شروط عقود الخدمات الفنية لكن هذا لم يحدث، وغادرت شركات منها «إكسون موبيل» و«رويال داتش شل».

مشكلات على سطح الأرض

وتقول مصادر مطلعة في القطاع إن المشكلات على الأرض وليست في باطنها، إذ إن بها طاقة ضخمة غير مكتشفة، كما تشمل تغييرات متكررة في الحكومة والنزاعات السياسية والبيروقراطية.

وفشلت الحكومات المتعاقبة في التوقيع على جولة التراخيص الخامسة في العراق عام 2018، وفي نهاية فبراير (شباط) وُقعت ستة اتفاقات من أصل 11 منطقة امتياز للنفط والغاز، مما يمثل إصلاحات طال انتظارها لشروط التشغيل في البلاد، ولم تكن شركات النفط العالمية هي المستفيدة بل شركة «نفط الهلال الإماراتية» فضلاً عن شركتين صينيتين.

وقال مصدر مقرب من قطاع الطاقة العراقي، لم يكشف عن اسمه، إن العقود الممنوحة تدفع الرسوم مقدماً وتربط الإيرادات بأسعار النفط، موضحاً أن «قرار عبدالغني التوقيع على الصفقات بعد أربعة أشهر من تعيينه يظهر عزماً جديداً في الحكومة لإبرام صفقات أكثر جاذبية لشركات الطاقة العالمية.

لكن لا تزال هناك مشكلات أخرى، إذ توقف مشروع كبير لمعالجة مياه البحر كان ضرورياً لزيادة الإنتاج في حقول النفط الجنوبية من خلال حقن المياه لأكثر من عقد، بسبب الخلاف على الشروط، وتعد شركة النفط الفرنسية الكبيرة «توتال إنرجيز» الأحدث في تنفيذ المشروع في إطار صفقة بقيمة 27 مليار دولار لبناء أربعة مشاريع للنفط والغاز والطاقة المتجددة على مدى 25 عاماً. وقال الرئيس التنفيذي للشركة باتريك بويان هذا الشهر إن «الخلافات التعاقدية لم يتم حلها»، مضيفاً «العراق ليس أسهل مكان للاستثمار في ظل كل هذه الأخطار».

وبحسب بيانات «ريستاد» وأبحاث وكالة «رويترز» فإن مشروع المياه سيعزز الإنتاج في الحقول العراقية الخمسة بمقدار مليوني برميل يومياً من النمو البالغ 2.4 مليون برميل يومياً اللازم لبلوغ أهداف العراق لعام 2027.

وقال نائب رئيس شركة «ريستاد» لأبحاث أنشطة المنبع في الشرق الأوسط أديتيا ساراسوات إن «الانتهاء قبل عام 2027 غير مرجح».

وفيما جدد وزير النفط العراقي هذا الشهر سبع فرص استثمارية في قطاع التكرير، قال ساراسوات إن عبدالغني حتى لو تمكن من العثور على شركات مهتمة بهذه المشاريع فإن إمكانات التكرير في العراق تسمح فقط بزيادة الإنتاج 500 ألف برميل يومياً من الخام وسيستغرق ذلك وقتاً.

وقف 450 ألف برميل من صادرات كردستان

في غضون ذلك أظهرت بيانات من شركة تسويق النفط العراقية «سومو» أن الطاقة التصديرية من جنوب العراق توقفت عند حوالى 3.2 إلى 3.3 مليون برميل يومياً في العام الماضي، بعد تعطل تطوير البنية التحتية في موانئ المنطقة المطلة على الخليج، وأن إنتاج النفط في كردستان العراق مهدد بعد وقف تركيا الصادرات عبر خط أنابيب،

وبات إنتاج النفط في إقليم كردستان العراق، المتمتع بحكم شبه ذاتي، مهدداً بعد أن أجبر توقف الصادرات من المنطقة الواقعة شمال العراق الشركات العاملة هناك على ضخ الخام إلى منشآت التخزين ذات السعة المحدودة.

واضطر العراق إلى وقف نحو 450 ألف برميل يومياً من صادرات الخام من إقليم كردستان العراق يوم السبت عبر خط أنابيب تصدير يمتد من حقول نفط في كركوك شمال البلاد إلى ميناء جيهان التركي، كما أوقفت أنقرة ضخ النفط الخام العراقي من خط الأنابيب بعد فوز العراق بقضية تحكيم قال فيها إن تركيا انتهكت اتفاقاً مشتركاً بالسماح لحكومة إقليم كردستان بتصدير النفط إلى ميناء جيهان من دون موافقة بغداد.

وتركت شركات النفط العاملة في المنطقة في حال من عدم اليقين انتظاراً لنتيجة المناقشات الجارية بين أنقرة وبغداد وحكومة إقليم كردستان لإيجاد طريقة لاستئناف الصادرات.

وقالت شركة «جلف كيستون بتروليوم» التي تشغل حقل شيخان بطاقة إنتاجية تبلغ 55 ألف برميل يومياً في إقليم كردستان العراق في بيان اليوم الإثنين، إن «منشآتها لديها سعة تخزين تسمح بمواصلة الإنتاج بمعدل مخفض خلال الأيام المقبلة، وبعد ذلك ستوقف الشركة الإنتاج».

كما قالت شركتا «دي إن أو» و«جينيل إنرجي» اللتان تعملان أيضاً في المنطقة إنهما تقومان حالياً بتخزين النفط في مستودعات يمكنها أن تستوعب إنتاج أيام عدة.

وقالت «شامران بتروليوم»، وهي شركة أخرى عاملة في المنطقة إنها «ستبقى على اتصال وثيق مع منتجي النفط الآخرين في إقليم كردستان ومع المسؤولين الحكوميين المعنيين وستواصل مراقبة هذا الوضع عن كثب».

أكثر الدول العربية امتلاكًا لقدرة الكهرباء المتجددة بنهاية 2022

أحمد عمار

الطاقة

تُظهر قائمة أكثر الدول العربية امتلاكًا لقدرة الكهرباء المتجددة بنهاية العام الماضي (2022)، نجاح أغلب بلدان المنطقة في رفع سعة المصادر النظيفة، وسط الزحف العالمي نحو التحول الأخضر.

وتوضح بيانات الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (آيرينا)، أن قدرة توليد الكهرباء من الطاقة المتجددة عالميًا ارتفعت، العام الماضي، إلى 3.372 تيراواط، بنسبة نمو سنوية 9.6٪، وذلك رغم الأزمات التي لحقت بالعالم جراء الحرب الروسية الأوكرانية. وتتصدر مصر والمغرب والإمارات قائمة أكثر الدول العربية امتلاكًا لقدرة الكهرباء المتجددة بنهاية 2022، وفقًا لما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

مصر

جاءت مصر على رأس قائمة الدول الأكثر امتلاكًا لقدرة توليد الكهرباء من الطاقة المتجددة عربيًا، خلال العام الماضي 2022، بعدما نجحت في تحقيق نسبة نمو سنوية بلغت 1٪.

وبحسب بيانات (آيرينا)، استطاعت مصر رفع قدرة توليد الكهرباء من الطاقة المتجددة خلال العام الماضي إلى 6.322 غيغاواط، مقابل 6.258 غيغاواط عام 2021. وجاء ذلك بدعم زيادة سعة الطاقة الشمسية التي ارتفعت إلى 1.724 غيغاواط عام 2022، مقابل 1.663 غيغاواط في 2021. كما ارتفعت سعة توليد الكهرباء من طاقة الرياح في مصر بوتيرة طفيفة إلى 1.643 غيغاواط خلال 2022، مقابل 1.640 غيغاواط العام السابق له. بينما استقرت قدرة توليد الكهرباء من الطاقة الكهرومائية في مصر عند 2.832 غيغاواط، وهو الرقم نفسه المسجّل في 2021.

ويرصد الإنفوغرافيك التالي، الذي أعدّته وحدة أبحاث الطاقة، أبرز أرقام الطاقة المتجددة في مصر خلال العام الماضي

المغرب

حل المغرب في المركز الثاني بقائمة أكثر الدول العربية امتلاكًا لقدرة الكهرباء المتجددة خلال العام الماضي، ليسجّل نسبة نمو ٪2.4، على أساس سنوي.

وارتفعت قدرة المغرب على توليد الكهرباء المتجددة خلال العام الماضي إلى 3.727 غيغاواط، مقابل 3.638 غيغاواط في 2021.

وجاء ارتفاع الكهرباء المتجددة في المغرب بدعم من طاقة الرياح التي ارتفع إسهامها في السعة المركبة إلى 1.556 غيغاواط خلال العام الماضي، مقابل 1.471 غيغاواط في 2021.

ويرصد الإنفوغرافيك التالي أرقامًا عن طاقة الرياح في المغرب وفوائد الاستفادة من إمكاناتها الضخمة

كما زادت قدرة الكهرباء المولّدة من الطاقة الشمسية في العام الماضي إلى 0.858 غيغاواط، مقابل 0.854 غيغاواط خلال 2021.

بينما استقرت سعة توليد الكهرباء من الطاقة الكهرومائية في المغرب عند 1.77 غيغاواط، وهو المستوى نفسه المسجّل خلال 2021.

الإمارات

في المركز الثالث، جاءت الإمارات بقائمة أكثر الدول العربية امتلاكًا لقدرة الكهرباء المتجددة خلال العام الماضي، مع نمو السعة المركبة بنسبة ٪12، على أساس سنوي.

وزادت السعة المركبة من المصادر المتجددة في الإمارات خلال العام الماضي إلى 3.058 غيغاواط، مقابل 2.734 غيغاواط في 2021. وكانت الطاقة الشمسية في الإمارات الداعم الرئيس لارتفاع قدرة الكهرباء النظيفة بالبلاد؛ إذ قفزت إلى 3.04 غيغاواط، مقابل 2.733 غيغاواط في 2021.

وتمتلك الإمارات اثنين من أكبر مشروعات الطاقة الشمسية في العالم، كما يرصد الإنفوغرافيك التالي:

الأردن

احتل الأردن المركز الرابع بقائمة أكثر الدول العربية قدرةً على توليد الكهرباء المتجددة خلال العام الماضي، مسجلًا نسبة نمو بلغت ٪18، على أساس سنوي.

وارتفع سعة الكهرباء المولدة من الطاقة المتجددة في الأردن خلال العام الماضي إلى 2.555 غيغاواط، مقابل 2.169 غيغاواط في عام 2021.

ونجح الأردن في رفع قدرة الكهرباء المولدة من الطاقة الشمسية في 2022، إلى 1.914 غيغاواط، مقابل 1.521 غيغاواط في العام السابق له.

وفي المقابل، تراجعت سعة توليد الكهرباء من طاقة الرياح في الأردن خلال العام الماضي إلى 0.614 غيغاواط، مقابل 0.622 غيغاواط في 2021.

واستقرت قدرة الطاقة الكهرومائية المركبة في البلاد خلال العام الماضي عند 0.014 غيغاواط، هو الرقم نفسه لعام 2021.

السودان

بحسب بيانات آيرينا، جاء السودان في المركز الخامس بقائمة أكثر الدول العربية امتلاكًا لقدرة الكهرباء المتجددة، ليحقق نسبة نمو سنوية وصلت إلى ٪3.

وارتفعت قدرة الكهرباء المولّدة من مصادر الطاقة المتجددة في السودان خلال العام الماضي إلى 1.871 غيغاواط، مقابل 1.817 غيغاواط في 2021

واستقرت سعة الكهرباء المولدة من الطاقة الكهرومائية -المساهم الأكبر في الطاقة المتجددة بالبلاد- عند 1.482 غيغاواط خلال العام الماضي، وهو الرقم نفسه المسجّل في 2021.

وارتفعت قدرة الكهرباء المتجددة في العراق خلال العام الماضي إلى 1.599 غيغاواط، مقابل 1.594 غيغاواط في 2021.

وزاد العراق من قدرات الكهرباء المولدة عبر مصادر الطاقة الشمسية إلى 0.042 غيغاواط في 2022، مقابل 0.037 غيغاواط في 2021.

واستقرت سعة الكهرباء المولدة من الطاقة الكهرومائية -المساهم الأكبر في قدرة الكهرباء المتجددة بالبلاد- عند 1.797 غيغاواط.

سوريا

حلّت سوريا في المركز السابع بقائمة أكثر الدول العربية امتلاكًا لقدرة الكهرباء المتجددة خلال العام الماضي، لتسجل نسبة نمو سنوية ٪2.

ونجحت سوريا في زيادة سعة توليد الكهرباء من المصادر المتجددة خلال العام الماضي إلى 1.557 غيغاواط، مقابل 1.530 غيغاواط في 2021.

وارتفعت سعة الكهرباء المولدة من الطاقة الشمسية في سوريا خلال العام الماضي إلى 0.060 غيغاواط، مقابل 0.033 غيغاواط في 2021.

بينما استقرت سعة الكهرباء المولدة من الطاقة الكهرومائية -أكبر مساهم في المصادر المتجددة بالبلاد- عند 1.490 غيغاواط بنهاية 2022.

قطر

في المركز الثامن، جاءت قطر بقائمة أكثر الدول العربية امتلاكًا لقدرة الكهرباء المتجددة خلال العام الماضي محققة قفزة سنوية وصلت إلى ٪3333.

وتوضح بيانات آيرينا أن قدرة الكهرباء المولدة من مصادر الطاقة المتجددة في قطر قفزت إلى 0.824 غيغاواط، مقابل 0.024 غيغاواط في 2021.

وكانت سعة الكهرباء المضافة من مصادر الطاقة الشمسية هي السبب الرئيس وراء القفزة المسجلة في قطر العام الماضي؛ إذ بلغ إنتاجها نحو 0.805 غيغاواط خلال العام الماضي، مقابل 0.005 غيغاواط في 2021.

وكانت قطر قد أعلنت، العام الماضي، بناء محطتين للطاقة الشمسية؛ الأولى بقدرة 417 ميغاواط في مدينة مسيعيد الصناعية، والثانية بسعة 458 ميغاواط في مدينة رأس لفان الصناعية، كما يرصد الإنفوغرافيك أدناه:

كما تسهم الطاقة الحيوية في قدرة الكهرباء المتجددة بدولة قطر، لكنها استقرت عند 0.019 غيغاواط بنهاية 2022.

لبنان

نجح لبنان في زيادة سعة الطاقة النظيفة خلال العام الماضي بنسبة نمو سنوية 52٪، ليأتي في المركز التاسع بقائمة أكثر الدول العربية امتلاكًا لقدرة الكهرباء المتجددة.

وارتفعت قدرة لبنان من الكهرباء المولدة عبر مصادر الطاقة المتجددة خلال العام الماضي إلى 0.732 غيغاواط، مقابل 0.482 غيغاواط في 2021.

وقفزت قدرة توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية في لبنان إلى 0.440 غيغاواط خلال العام المنصرم، مقابل 0.190 غيغاواط في 2021.

كما يعتمد لبنان على الطاقة المائية في توليد الكهرباء، والتي استقرت قدرتها خلال العام الماضي عند مستوى 0.282 ميغاواط.

سلطنة عمان

نجحت سلطنة عمان في تسجيل نسبة نمو قوية بسعة الطاقة النظيفة خلال العام الماضي بلغت ٪265.95، على أساس سنوي، لتأتي في المركز العاشر بقائمة أكثر الدول العربية امتلاكًا لقدرة الكهرباء المتجددة.

وقفزت قدرة الكهرباء المولّدة من مصادر الطاقة المتجددة خلال العام الماضي في سلطنة عمان إلى 0.688 غيغاواط، مقابل 0.188 غيغاواط في 2021.

وجاء ذلك الارتفاع القوي بدعم من النمو المحقق في سعة الكهرباء المولدة من مصدر الطاقة الشمسية والذي قفز إلى 0.638 غيغاواط، مقابل 0.138 غيغاواط، بعدما دخلت محطة عبري بسعة 500 ميغاواط حيز التشغيل.

واستقرت سعة الكهرباء المولدة من طاقة الرياح في سلطنة عمان خلال العام الماضي عند 0.050 غيغاواط.

ويستعرض الإنفوغرافيك التالي معلومات عن أكبر مشروع للألواح الشمسية في سلطنة عمان سيبدأ التنفيذ خلال 2023:

دول أخرى

نجحت الجزائر -أيضًا- في رفع قدرة توليد الكهرباء من الطاقة المتجددة خلال العام الماضي إلى 0.599 غيغاواط، مقابل 0.587 غيغاواط في 2021، لتنضم إلى قائمة أكثر الدول العربية امتلاكًا لقدرة الكهرباء المتجددة. كما صعدت قدرة الكهرباء المتجددة في تونس خلال العام الماضي إلى 0.508 غيغاواط، مقابل 0.406 غيغاواط في 2021.

بينما توضح قائمة أكثر الدول العربية امتلاكًا لقدرة الكهرباء المتجددة، أن السعة المركبة في السعودية استقرت عند 0.443 غيغاواط بنهاية 2022، وهو الرقم نفسه المسجّل في 2021.

واستقرت -كذلك- قدرة توليد الكهرباء من الطاقة المتجددة في اليمن والكويت عند 0.257 و0.106 غيغاواط على التوالي.

إيرادات صادرات النفط السعودي تنخفض 370 مليون دولار في يناير

ياسر نصر

الطاقة

انخفضت إيرادات صادرات النفط السعودي، خلال يناير/كانون الثاني الماضي، على أساس سنوي، مع تراجع أسعار النفط مقارنة بالمدة نفسها من 2021.

وأظهرت بيانات رسمية -اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة- تراجع الإيرادات النفطية للسعودية، في يناير/كانون الثاني، بنسبة تقارب ٪1.7، مقارنة بالمدة نفسها من 2022.

وأشار تقرير الهيئة العامة للإحصاء حول التجارة الخارجية للمملكة، خلال يناير/كانون الثاني 2023، الصادر اليوم الإثنين 27 مارس/آذار، إلى تسجيل صادرات السلع تراجعًا بنسبة ٪2.8 على أساس سنوي.

صادرات النفط السعودي

سجّلت إيرادات صادرات النفط السعودي تراجعًا بمقدار 1.4 مليار ريال (0.37 مليار دولار) بنسبة ٪1.7، في حين ارتفعت نسبة الصادرات النفطية من مجموع الصادرات الكلي من ٪77.2 في يناير/كانون الثاني 2022، إلى ٪78.1 في الشهر نفسه من العام الجاري.

وبلغت قيمة الصادرات السعودية، في يناير/كانون الثاني الماضي، نحو 105.1 مليار ريال سعودي (27.99 مليار دولار)، متراجعة من 108.1 مليار ريال سعودي (28.78 مليار دولار) في يناير/كانون الثاني 2021.
وتراجعت صادرات النفط السعودي، في يناير/كانون الثاني إلى 82.11 مليار ريال سعودي (21.86 مليار دولار)، من 83.5 مليار ريال سعودي (22.23 مليار دولار) في يناير/كانون الثاني 2022. كانت إحصاءات مبادرة البيانات المشتركة (جودي) قد أظهرت أن صادرات السعودية من النفط الخام ارتفعت نحو 221 ألف برميل يوميًا خلال الشهر الأول من 2023، لتسجّل أعلى مستوى في 3 أشهر عند 7.66 مليون برميل يوميًا.

يأتي ذلك بالتزامن مع زيادة إنتاج النفط الخام في السعودية 18 ألف برميل يوميًا في يناير/كانون الثاني الماضي، ليصل إلى 10.45 مليون برميل يوميًا.

كان تقرير منظمة أوبك الشهري قد أظهر زيادة إنتاج السعودية من النفط في فبراير/شباط الماضي، بمقدار 59 ألف برميل يوميًا، ليصل الإجمالي إلى 10.361 مليون برميل يوميًا.

صادرات السعودية من النفط

سجّلت إيرادات صادرات نفط السعودية تراجعًا بنحو 3.4 مليار ريال (0.91 مليون دولار) على أساس شهري، مقارنة بإيرادات الشهر السابق (ديسمبر/كانون الأول)، التي سجّلت 85.513 مليار ريال سعودي (22.77 مليار دولار).

وكانت بيانات هيئة الإحصاء قد أظهرت تسجيل إيرادات النفط السعودي قفزة كبيرة خلال العام الماضي (2022)، لتسجل أعلى مستوى خلال 10 سنوات.

حققت إيرادات صادرات النفط السعودي في 2022 نسبة نمو سنوية بلغت ٪61.42، لتصل إلى أعلى مستوى لها منذ 2012.

وارتفعت قيمة صادرات النفط السعودي خلال العام الماضي إلى 326.16 مليار دولار، مقابل 202.05 مليار دولار في 2021، بدعم من ارتفاع أسعار النفط التي سجلت مستويات قياسية خلال النصف الأول نتيجة الحرب الروسية الأوكرانية، قبل أن تقلّص مكاسبها أواخر العام. وتوقعت موازنة السعودية 2023 تراجع إيرادات النفط بنسبة ٪12.1 خلال العام الجاري، وسط مؤشرات على تراجع متوسط أسعار النفط مقارنة بالعام الماضي. وكشفت بيانات رسمية -اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة- أن الإيرادات النفطية والأرباح من استثمارات الحكومة، ومبيعات السلع والخدمات، بالإضافة إلى الجزاءات والغرامات، من المتوقع أن تسجّل نحو 808 مليارات ريال (214.88 مليار دولار) خلال عام 2023 مقارنة بـ919 مليار ريال في ميزانية 2022.

الإنفوغرافيك التالي، من إعداد منصة الطاقة المتخصصة، يكشف حجم إيرادات النفط السعودي عام 2022:

الصادرات السعودية

كشف تقرير هيئة الإحصاء السعودية -الذي اطّلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة- انخفاض قيمة صادرات السلع في يناير/كانون الثاني، مقارنةً بالشهر السابق له (ديسمبر/كانون الأول 2022)، بمقدار بلغ 4 مليارات ريال (1.07 مليار دولار)، بنسبة 3.7٪.

كما سجّلت الصادرات غير النفطية، في شهر يناير/كانون الثاني من عام 2-23، انخفاضًا بنسبة 6.7٪، مقارنةً بشهر يناير/كانون الثاني من عام 2022، مسجلةً 23 مليار ريال (6.12 مليار دولار)، مقابل 24.6 مليار ريال (6.55 مليار دولار) قبل عام.

وأظهر التقرير تراجع قيمة الصادرات غير النفطية مقارنةً بشهر ديسمبر/كانون الأول 2022، بمقدار بلغ 0.6 مليار ريال (0.16 مليار دولار)، وبنسبة 2.7٪.

أوجه الصادرات السعودية

استمرت الصين في صدارة الوجهات الرئيسة للصادرات السعودية، خلال يناير/كانون الثاني الماضي؛ إذ بلغت قيمة صادرات الرياض إلى بكين نحو 15.6 مليار ريال (4.15 مليار دولار)، ما يمثّل 14.8٪ من إجمالي الصادرات.

وبعد الصين، جاءت اليابان والهند على التوالي، بإجمالي بلغ 11.7 مليار ريال (3.12 مليار دولار) بنسبة 11.2٪، و10.8 مليار ريال (2.88 مليار دولار) بنسبة 10.2٪ من إجمالي الصادرات. وكانت كوريا الجنوبية والولايات المتحدة والإمارات العربية المتحدة وبولندا وسنغافورة والبحرين وتايوان من بين أهم 10 دول صدّرت السعودية إليها.

وبلغ مجموع صادرات السعودية إلى الدول الـ10 نحو 70.8 مليار ريال (18.85 مليار دولار)، ما يمثّل نسبة 67.4 ٪ من إجمالي الصادرات السعودية خلال شهر يناير/كانون الثاني الماضي.

أرامكو السعودية تعزز صادرات الديزل إلى أوروبا عبر مصفاة جازان

دينا قدري

الطاقة

تعتزم شركة أرامكو السعودية زيادة إنتاج مصفاة جازان من الديزل ذي المحتوى الكبريتي المنخفض جدًا؛ بما يعزز صادرات شركة النفط العملاقة من الوقود إلى أوروبا. وتتطلع الدول الأوروبية إلى استبدال الإمدادات من روسيا، بعد أن فرض الاتحاد الأوروبي حظرًا على واردات المنتجات النفطية الروسية بدءًا من 5 فبراير/شباط 2023. ومن المقرر أيضًا أن تخفض المصفاة صادرات الديزل الأحمر الناتج عن التقطير التفريغي، مع زيادة إنتاجه في الربع الثاني من عام 2023، وفق المعلومات التي اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة، نقلًا عن وكالة رويترز.

تعزيز صادرات الديزل إلى أوروبا

تعمل أرامكو السعودية ومؤسسة البترول الكويتية على زيادة الإنتاج من مصافي التكرير الجديدة خلال العام الجاري (2023)؛ ما سيساعد في سد نقص الإمدادات بأوروبا وخفض أسعار المنتجات المكررة. وقال محللو شركة «إف جي إي» المتخصصة في استشارات قطاع الطاقة، إن زيادة توافر الديزل الأحمر في الشرق الأوسط سيؤثر -أيضًا- في فرص شحن الديزل الأحمر الآسيوي إلى غرب خليج السويس، بحسب مذكرة نقلتها وكالة رويترز. وتوقعوا أن «تزداد حصة أحجام الشرق الأوسط في مزيج واردات أوروبا من الديزل، مقارنةً بآسيا في الأشهر المقبلة». كما ستساعد زيادة طاقة التكرير السعودية على إبرام المزيد من الاتفاقيات طويلة الأجل لبيع المنتجات المكررة للعملاء، مع استخدام النافثا مادة أولية للبتروكيماويات.

صادرات مصفاة جازان

في هذا السياق، بدأ تشغيل وحدة التكسير المائي في مصفاة جازان ومحطة الدورة المركبة المتكاملة للتغويز، بحسب ما أفادت به وكالة رويترز. وتقوم وحدة التكسير المائي بمعالجة الوقود المتبقي والديزل الأحمر الناتج عن التقطير التفريغي، لإنتاج الديزل والكيروسين.

وقالت شركة «إف جي إي» إن هذا قد ينهي صادرات مصفاة جازان من الوقود المتبقي؛ حيث يقدر استخدام نحو 90 ألف برميل يوميًا من زيت الوقود عالي الكبريت ومخلفات التقطير التفريغي لتشغيل محطة الكهرباء.

وعرضت المصفاة شحنة واحدة من الديزل الأحمر الناتج عن التقطير التفريغي بواقع 80 ألف طن (500 ألف برميل)، للتحميل من 15 إلى 17 أبريل/نيسان (2023)، رغم أنه من المرجّح أن تنخفض الصادرات في الأشهر اللاحقة.

دور مصفاة جازان

تقع مصفاة جازان على ساحل مدينة جازان الاقتصادية بمساحة تصل إلى 12 كيلومترًا، باستثمارات إجمالية تُقدر بنحو 21 مليار دولار.

وقد بدأت أرامكو عملية إنشاء المصفاة في عام 2012، بتوقيع عقود مع 8 شركات محلية وعالمية؛ من بينها شركة بتروفاك العربية السعودية، وشركة هيونداي العربية، وهانوا إنجينيرنغ آند كونستركشن.

وفي 15 ديسمبر/كانون الأول 2021، بدأت أرامكو التشغيل التجريبي لمصفاة جازان، التي تبلغ طاقتها الإنتاجية 400 ألف برميل يوميًا من النفط الثقيل والمتوسط.

وتؤدي مصفاة جازان لتكرير النفط دورًا مهمًا في دعم هدف شركة أرامكو السعودية نحو زيادة طاقة التكرير لديها، لتتراوح بين 8 ملايين و10 ملايين برميل يوميًا بحلول 2030.

ومن المتوقع أن تنتج المصفاة -عند تشغيلها بالكامل- نحو 75 ألف برميل يوميًا من البنزين، و250 ألف برميل يوميًا من البنزين منخفض الكبريت، و90 ألف برميل من مخلّفات التقطير التفريغي لمحطة الكهرباء. وستعمل جازان على توفير متطلبات محطة الكهرباء التابعة للمصفاة والعاملة بتقنيتي التغويز والدورة المركبة المتكاملة، كما أن محطة الكهرباء ستُزوّد المصفاة بالهيدروجين والماء والطاقة الكهربائية.

أرامكو السعودية تعلن صفقة استحواذ ضخمة لتعزيز وجودها في الصين

ياسر نصر

الطاقة

عزّزت شركة أرامكو السعودية وجودها بقطاع التكرير والبتروكيماويات في الصين من خلال صفقة استحواذ ضخمة. ووقّعت أرامكو (إحدى الشركات المتكاملة والرائدة عالميًا في مجال الطاقة والبتروكيماويات)، اتفاقيات نهائية للاستحواذ على حصة 10٪ في شركة رونغشنغ للبتروكيماويات المحدودة والمدرجة في بورصة شنجن (رونغشنغ) مقابل 24.6 مليار يوان صيني (3.6 مليار دولار بأسعار الصرف الحالية).

الصفقة الجديدة ستُسهم في زيادة توسيع وجود أرامكو السعودية بشكل كبير في أعمال التكرير والبتروكيماويات والتسويق في الصين، وفق البيانات التي اطلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة.

تفاصيل الصفقة الجديدة

من خلال الشراكة الإستراتيجية، ستعمل أرامكو على توريد 480 ألف برميل يوميًا من النفط الخام العربي إلى شركة جيجيانغ للنفط والبتروكيماويات (جيجيانغ) التابعة لشركة رونغشنغ، بموجب اتفاقية مبيعات طويلة الأجل. وسوف تستحوذ شركة أرامكو لما وراء البحار، وهي شركة تابعة مملوكة بالكامل لأرامكو السعودية، على الحصة في «رونغشنغ». ومن بين الأصول الأخرى، تستحوذ رونغشنغ على حصة 51٪ في شركة جيجيانغ، التي بدورها تمتلك وتدير أكبر مجمع متكامل للتكرير والبتروكيماويات في الصين بطاقة معالجة تبلغ 800 ألف برميل يوميًا من النفط الخام، وإنتاج 4.2 مليون طن متري من الإيثيلين سنويًا. من جانبه، قال النائب التنفيذي للرئيس للتكرير والكيميائيات والتسويق في أرامكو السعودية محمد يحيى القحطاني: «يؤكد الإعلان التزام أرامكو طويل الأجل تجاه الصين وإيمانها بقوة قطاع البتروكيماويات الصيني». وشدد على أهمية عملية الاستحواذ بالنسبة للشركة في سوقٍ رئيسة تعزز طموحاتها في النمو والمضي قدمًا نحو إستراتيجية تحويل السوائل إلى كيماويات. وأشار إلى مساهمة الصفقة في تأمين إمداداتٍ موثوقة من النفط الخام لواحدة من أهم مصافي التكرير في الصين.

شراكة إستراتيجية

يقول رئيس مجلس إدارة مجموعة رونغشنغ، لي شويرونغ: «سيؤدي التعاون الإستراتيجي إلى نقل صداقتنا طويلة الأمد وثقتنا المتبادلة إلى مستوى جديد، ويمهّد الطريق لمستقبل مشرق من خلال تطوير رفيع المستوى لصناعة البتروكيماويات في العالم».

وتوقع أن تُسهم مشاركة أرامكو السعودية بشكل كبير في مساعدة رونغشنغ على تنفيذ إستراتيجية نمو البتروكيماويات الخاصة بالشركة الصينية.

ويعزز الاستثمار العلاقة المهمة بين أرامكو و«رونغشنغ» و«جيجيانغ» المشغلة لأحد الأصول الأكثر تطورًا في العالم لتحويل الكيماويات.

وتتضمّن الصفقة بيعًا ثانويًا خارج البورصة لأسهم رونغشنغ من قِبل المساهم الأكبر وهو مجموعة جيجيانغ رونغشنغ القابضة، مع إمكان التعاون المستقبلي بين الأطراف في الأنشطة التجارية، والتكرير، وإنتاج المواد الكيميائية، وترخيص التقنية.

ومن المتوقع إغلاق الصفقة بنهاية عام 2023، بعد أن تخضع للموافقات التنظيمية.

البتروكيماويات في الصين

تأتي الصفقة الجديدة في أعقاب إعلان أرامكو السعودية، أمس الأحد 26 مارس/آذار، بدء تنفيذ مشروع «أرامكو هواجين» الذي يشمل مصفاة متكاملة ضخمة ومجمع بتروكيماويات في شمال شرق الصين في الربع الثاني من عام 2023. وستورّد أرامكو، التي تمتلك 30٪ في «أرامكو هواجين»، ما يصل إلى 210 آلاف برميل يوميًا من لقيم النفط الخام إلى المجمع.

ومن خلال الشراكة مع «رونغشنغ» ومشروع «أرامكو هواجين» المشترك، ستورّد أرامكو السعودية إجمالي 690 ألف برميل يوميًا من النفط الخام إلى مرافق التحويل العالي للكيميائيات. وسيكون المشروع في مدينة بانجين بإقليم لياونينغ ثاني أكبر استثمار لشركة أرامكو في مجال التكرير والبتروكيماويات في الصين، ويأتي بعد إعلان أكبر مصدر للنفط في العالم أرباحًا قياسية بلغت 161 مليار دولار في عام 2022.

ستقوم شركة هواجين أرامكو للبتروكيماويات ببناء وتشغيل المجمع الذي سيضم مصفاة نفط بطاقة معالجة 300 ألف برميل يوميًا ووحدة تكسير بطاقة إنتاجية سنوية تبلغ 1.65 مليون طن من الإيثيلين ومليوني طن من الباراكسيلين.

ومن المتوقع أن تبلغ تكلفة المشروع 83.7 مليار يوان (12.2 مليار دولار)، حسبما ذكرت الشركة الصينية، في بيان أمس الأحد.

سينوبك تتجه للسعودية

من جانبها، أعلنت سينوبك، أكبر شركة لتكرير النفط في آسيا، أنها ستستكشف بنشاط فرصًا في السعودية؛ إذ تمتلك شركة النفط والغاز الحكومية الصينية بالفعل حصة في مصفاة ياسرف.

ولم يكشف رئيس سينوبك «ما يونغ شنغ»، خلال مؤتمر صحفي، عن تفاصيل خطط شركته للتوسع في السوق السعودية، بعد أن أعلنت الشركة انخفاضًا بنسبة 6.9٪ في صافي أرباح العام الماضي (2022).

وقالت سينوبك إن صافي أرباحها العام الماضي بلغ 66.3 مليار يوان (9.65 مليار دولار)، بناءً على معايير المحاسبة الصينية، مقابل 71.21 مليار يوان في عام 2021، لكنها لا تزال ثالث أعلى أرباح في عقد بفضل ارتفاع أسعار النفط والغاز.

وتخطط الشركة الصينية، خلال 2023، لإنتاج 280.23 مليون برميل من النفط الخام و1292 مليار قدم مكعبة من الغاز الطبيعي، مقابل 280.86 مليون برميل من النفط الخام و1248 مليار قدم مكعبة من الغاز في عام 2022 على التوالي.

وتوقعت أن يصل إنتاج الخام في سينوبك إلى 250 مليون طن، أو نحو 5 ملايين برميل يوميًا، بزيادة 3.3٪ عن عام 2022.

موديز: الاستثمار في إنتاج النفط يصل إلى 470 مليار دولار هذا العام

اقتصاد الشرق

سترفع شركات النفط العالمية استثماراتها خاصة في منطقة الشرق الأوسط بهدف تطوير واستغلال احتياطيات المنطقة مع ارتفاع أسعار الخام، بحسب وكالة «موديز» للتصنيف الائتماني.

تقدّر الوكالة نمو الاستثمارات في عمليات التنقيب والإنتاج إلى 417 مليار دولار العام الماضي بنسبة نمو 8.6٪، على أن ترتفع إلى 470 مليار دولار بنسبة 12.7٪.

ورغم هذا النمو إلا أن هذه المعدلات ما زالت أدنى من الاستثمارات خلال الفترة من 2015 إلى 2019، والتي تراوحت بين 500 مليار دولار إلى 660 مليار دولار.

تأتي هذه الاستثمارات مع استمرار ارتفاع أسعار النفط في تقديم الحوافز لتطوير واستغلال الاحتياطيات، بعد اختلال التوازن بين العرض والطلب في سوق النفط الذي كان يتراكم منذ 2017 ما أدى إلى سلسلة من الصدمات التي تسببت في ارتفاع أسعار النفط في عام 2022 بعد غزو روسيا لأوكرانيا، بحسب الوكالة.

تتوقع «أرامكو» السعودية، أكبر مصدر للنفط في العالم، أن تتلاشى الطاقة الفائضة للنفط بالعالم، مع إعادة فتح الصين وانتعاش الطيران لمستويات ما قبل الجائحة، وفق تصريحات سابقة لأحد مسؤوليها.

بعد أن تراجع الطلب في الصين بواقع 100 ألف برميل يومياً في 2022، تتوقع «أوبك» أن تشهد الصين ارتداداً أقوى من المتوقع مع تسارع الاستهلاك بعد سنوات من الإغلاق بسبب «كوفيد».

شكراً